(رؤية وسياسة المصرف لتعزيز ودعم البيئة الرقابية)

ان حصول التطورات العلمية بشقيها النظري والتطبيقي ادت وفي جميع مجالات الحياة الاقتصادية الى التوسع في حجم المصارف وتعدد وتشعب مشكلاتها وصعوبة ادارتها بصورة مباشرة وقد ادى هذا تلقائيا" الى ضرورة استخدام عدد من الموظفين للقيام بأعمالها ، وبناء" على ما ورد يتضح ان وجود نظام للرقابة الداخلية على عمليات المصرف اصبح امرا" حتميا" تقتضيه الادارة العلمية الحديثة من اجل فحص التصرفات المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتقرير كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمصرف .

وتقع المسؤولية الاساسية في المصرف على عاتق مجلس الادارة الذي يقوم باعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف ثم توجيه الادارة التنفيذية لتنفيذ تلك الخطط مع مراقبة ادائها وتقييمها وتعديلها اذا لزم الامر كما تشمل هذه المسؤولية تهيئة كل ما يؤدي لتعزيز ودعم البيئة الرقابية ومنها :-

١. تحديد ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمسائلة لجميع انشطة المصرف وترسيخ مفاهيم النزاهة والاخلاق والسلوك المهني للإداريين في المصرف .
٢. التأكد من تطبيق المبادئ الاساسية ((للإدارة الرشيدة)) الواردة في تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ووجود نظم معلومات ادارية كافية وموثوق بها تغطي جميع انشطة المصرف .
٣. نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والادارة التنفيذية على تطبيق ممارستها وتشجيع الزبائن على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم فضلا "على التحقق من ان السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه .

٤. تحديد ((القيم الجوهرية)) للمصرف ومنها ما يلي :

أ. العمل باستقامة وحكمة وعدالة واحترام ومصداقية في جميع المعاملات .

ب. اتخاذ التدابير لرفع الكفاءة والرقابة للحد من المخاطر.

ج. المهنية وروح العمل الجماعي والثبات لتوفير منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تكنولوجيا" .

٥. انشاء لجنة تدقيق (مراجعة الحسابات) مستقلة والفصل بين منصبي المدير المفوض ورئيس مجلس الادارة .

٦. التحقق من ادارة التدقيق الداخلي خاضعة للأشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق وانها ترفع تقاريرها مباشرة الى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها .

٧. لا دارة التدقيق الداخلي سلطة الاتصال المباشر بمجلس الادارة او برئيس مجلس الادارة ولجنة التدقيق وبالمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وبأي موظف في المصرف بحيث يمكنهم ذلك من اداء المهام الموكلة لهم .

٨. اتخاذ ما يلزم لتعزيز فعالية ادارة التدقيق الداخلي سواء ذلك بإعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في المصرف او متابعة تصويب ملاحظات التدقيق والتأكيد على تمكنهم من مراجعة وتدقيق أي ملف او نشاط او وثيقة او مستند او محاضر جلسات أي لجنة من لجان المصرف .

٩. ضمان تعزيز استقلالية المدققين الداخليين واعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للمصرف .

١٠. انشاء الدوائر المعنية بإدارة المخاطر في المصرف ووضع الانظمة اللازمة لذلك .

١١. مراجعة داخلية وخارجية مستقلة وهياكل تنظيمية واضحة .

١٢. استخدام الحاسبات الالية وتقنية المعلومات والاتصالات لها الدور الكبير في تطوير نظم الرقابة والارتقاء بأدائها .

١٣. اعتماد معايير الاستدامة والافصاح والشفافية في العمل المصرفي .

١٤. الالتزام التام بالقوانين والتعليمات التي تمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب .

١٥. وضع السياسات والممارسات والاجراءات المناسبة لكافة نشاطات المصرف والالتزام بها .

١٦. تقييم جودة الاصول والقياس والمعالجة المناسبين لها :-

- قوانين اعرف زبونك التي تمنع العناصر الاجرامية من استغلال المصرف بقصد او بدون قصد .
- تبني مناخ ضبط مناسب بهدف الوصول الى الاهداف المرجوة .

١٧. متابعة نظم الرقابة الداخلية بمرور الوقت من اجل تقييم جودتها وادائها .

١٨. يجب على جميع الموظفين تلقي رسالة واضحة من الادارة العليا مفادها ضرورة التعامل مع انشطة الرقابة بشكل جاد .